

Distr.
GENERAL

TD/B/44/10
24 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والأربعون

جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

البند ٦(ب) من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التعاون التقني: النظر في التقارير الأخرى ذات الصلة

تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير أعمال أمانة الأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٥، وذلك وفقاً لولايتها وبرنامج عملها في هذا المجال. ويستعرض الجزء الأول من هذا التقرير البيئة التي تحيط بالسياسة العامة والتي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، بما فيها التطورات الإيجابية في عملية السلام وسط استمرار مناخ سياسي وأمني متقلّب، وتطورات تنظيمية ومؤسسية، وأبعاد اقليمية ودولية. ويبي ذلك بحث للتطورات الاقتصادية الاجمالية الرئيسية يركّز بصفة خاصة على قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني. ويورد الجزء الثاني وصفاً شاملاً لآخر التوجهات في أنشطة أمانة الأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني. ويركز هذا الجزء على أنشطة تنفيذية، في سياق برنامج الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني، دعماً للتجارة والمالية الفلسطينية وما يتصل بهما من خدمات، وهي الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ في مجالين مترابطين هما تنمية القطاع الخاص وبناء المؤسسات الفلسطينية.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

المحتويات

المقررات

٢ - ١	تمهيد
١٨ - ٣	الجزء الأول- التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني، ١٩٩٧-١٩٩٥
٨ - ٣	ألف- البيئة التي تحيط بالسياسة العامة والتي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني
١٢ - ٩	باء - الأداء الاقتصادي الاجمالي
١٨ - ١٣	جيم - تجارة البضائع الفلسطينية: الأداء الأخير والآفاق الراهنة ...
٣٥ - ١٩	الجزء الثاني- التوجهات الأخيرة في مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني
٢٢ - ١٩	ألف- برنامج الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني
٣٣ - ٢٣	باء - أنشطة التعاون التقني المضطلع بها خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥
٢٧ - ٢٤	١- تطوير القطاع الخاص
٣٣ - ٢٨	٢- بناء المؤسسات
٣٥ - ٣٤	جيم- الأنشطة التحليلية الأخيرة وبرنامج العمل المقبل في الأمانة بشأن المساعدة للشعب الفلسطيني

تمهيد

١- وفقاً لولاية الأونكتاد للعمل في مجال اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة^(١)، كما توخت الأمانة هذه الولاية في برنامج عملها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وكما طلبها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة عشرة، أُعد هذا التقرير الذي يغطي مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني خلال الفترة تموز/يوليه ١٩٩٥ - حزيران/يونيه ١٩٩٧. أما محتوى ووجهة برنامج عمل الأمانة في هذا الموضوع فقد تطوراً منذ بدايته في عام ١٩٨٥ تطوراً يتمشى مع الحالة والحاجات المتغيرة للشعب الفلسطيني. أما انجازات عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٩٣ فقد وعدت بفتح الأبواب إلى فرص جديدة لإنعاش وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد تزامن ذلك مع انجاز مشروع البحث المشترك بين القطاعات في أمانة الأونكتاد الذي بدأ في عام ١٩٩٠ بشأن آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ عام ١٩٩٣، نُشرت الاستنتاجات التي انتهى إليها هذا المشروع في تقارير ودراسات تضمنت توصيات ومقترحات للعمل في مجال السياسة العامة من قبل السلطة الفلسطينية وغيرها من المعنيين بذلك. وقد أقام هذا المشروع الأساس لوضع برنامج لأنشطة التعاون التقني دعماً للتجارة والمالية الفلسطينية وما يتصل بهما من خدمات.

٢- وأما التركيز المتزايد في مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني على أنشطة التعاون التقني فهو نتيجة طبيعية لأعماله التحليلية منذ عام ١٩٨٥ واستجابته إلى الطلبات العاجلة من السلطة الفلسطينية. وفيما تتعزز أهمية وأثر أنشطة التعاون التقني للأمانة بفضل قدراتها التحليلية، يخضع التقدم المحرز فعلاً في أنشطة المساعدة التقنية لتأثير عوامل مختلفة. وتشمل هذه العوامل تقلب الحالة السياسية والأمنية، وسرعة الجهود الفلسطينية في مجال الإعمار والتنمية وبناء المؤسسات، وكذلك توفر الموارد التي تؤثر في مدى هذه الأنشطة. وبغية وضع المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في سياق مناسب، يبحث هذا التقرير بحثاً موجزاً في التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني، بما فيه قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني. وهذا يشكل الأساس لوصف مفضل للتقدم المحرز في الأعمال الجارية في مجال أنشطة التعاون التقني التي تضطلع الأمانة بها منذ عام ١٩٩٥ بطلب من السلطة الفلسطينية وبالاكتفاء على مجالات الخبرة الفنية المحددة في الأونكتاد.

الجزء الأول

التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني، ١٩٩٥-١٩٩٧

ألف- البيئة التي تحيط بالسياسة العامة والتي تؤثر في
الاقتصاد الفلسطيني

٣- أثر عاملان قويان ومتعارضان في مجمل البيئة التي تحيط بالسياسة العامة والتي تكمن وراء الأداء الأخير والآفاق المباشرة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن جهة، هيئات الاتفاقات الاقتصادية المبرمة منذ عام ١٩٩٣ بين إسرائيل وفلسطين، لا سيما بروتوكول العلاقات الاقتصادية، المسرح لتحول بارز في العلاقات بين الطرفين وفي البيئة التي تحيط بالسياسة العامة والتي تؤثر في النشاط الاقتصادي الفلسطيني في بضعة مجالات رئيسية^(٣). ومن جهة أخرى، لم يتوصل الطرفان بعد إلى حل مجموعة من المسائل العالقة التي تقع في معظمها خارج المجال الاقتصادي وذلك على خلفية من أعمال العنف والتدابير الأمنية المشددة منذ عام ١٩٩٦. وبالتالي فإن الاقتصاد الفلسطيني الذي أضعفه الإهمال والعزل المتطاولين يعتمد اعتماداً متزايداً على التقلب في عملية السلام، فيشهد هذا الاقتصاد تسارعاً في نشاط المقاولين وتزايداً في ثقة المستثمرين في أثناء التقدم، ويعاني من التقلص في النشاط التجاري ومن ضياع الدخل في فترات المآزق في عملية السلام.

٤- وكون الاقتصاد الفلسطيني عرضة لتفاعل هذه العوامل ازداد تعقيداً بفعل مجموعة من الضغوطات الملازمة له والمصحوبة بعدم وجود إطار تنظيمي ومؤسسي مناسب على صعيدي القطاع العام والقطاع الخاص. وقد أحرزت السلطة الفلسطينية بعض التقدم منذ عام ١٩٩٥ في وضع صكوك قانونية أساسية تحكم النشاط الاقتصادي في مجالات مثل الاستثمار الخاص، والمشاريع الخاصة، والبنوك، والمالية العامة، والمناطق الصناعية، والمعايير والسلامة، والخدمة المدنية، والملكية الفكرية. غير أن معظم هذه الصكوك لم يعتمد رسمياً بعد، كما لم تنشأ بعد الإجراءات والمؤسسات لضمان تطبيقها. أما سرعة ووجهة بناء المؤسسات في القطاع العام وحده فتخضعان لتأثير مجموعة متنوعة من العوامل التي تعكس الصعوبات التي تعترض إقامة عازل بين تطوير مؤسسات فعالة للسلطة الفلسطينية وبين الواقع الذي تفرضه المقتضيات السياسية، والضغوط الاقتصادية، ومحدودية الموارد البشرية. ومن جهة أخرى، أظهر القطاع الخاص الناشئ مرونة وقدرة على التكيف مع البيئة التي تحيط بالسياسة العامة والتي لا تزال بيئة متقلبة. وقد انطوى ذلك على تعاون مكثف مع مؤسسات السلطة الفلسطينية بغية إقامة الأساس لاقتصاد فلسطيني حر وحديث وكفء لديه القدرة على مواجهة التحديات القادمة.

٥- وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن عمليات الإغلاق المتكررة للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦ تشير إلى تفاعل القوى التي تعزز الأنشطة الاقتصادية أو تكبحها. ومثال بارز على ذلك مناخ الاستثمار الحساس الذي أخذ يستقر في عام ١٩٩٥ بعد اعتماد قانون لتشجيع الاستثمار، وتعزيز نظام المصارف المحلي وما يتصل بذلك من تطورات تنظيمية ومؤسسية^(٣). أما الأحداث التي وقعت على أرض الواقع منذ عام ١٩٩٦ فقد أثارت الحذر في أوساط المستثمرين والمؤسسات المالية، هذه الأوساط التي لا تزال بحاجة إلى الاستقرار السياسي والقانوني والمؤسسي المستمر. ومع ذلك، فإن بعض الإجراءات مثل فتح سوق الأوراق المالية الفلسطينية في أوائل عام ١٩٩٧ لا تزال تشير إلى وجود التزام من جانب القطاع الخاص بالتعاون مع

السلطة الفلسطينية في تطوير مجموعة كاملة من المؤسسات والأدوات المطلوبة للوساطة المالية ولتطوير المؤسسات الخاصة المتسمة بالحيوية والكفاءة.

٦- وعلى الرغم من الفرص التي أتاحتها الاتفاقات التجارية التي أبرمت بعد عام ١٩٩٣ مع مصر واسرائيل والأردن وغيرهم من الشركاء، أبرزت العراقيل المتطاولة والإجراءات المعقدة التي تؤثر على حركة السلع الضعفات التي توجد في وجهة نظام التجارة الخارجية، مما يستدعي تطبيق هذه الاتفاقات تطبيقاً دقيقاً أو إعادة التفاوض عليها مع الشركاء التجاريين^(٤). وبصفة خاصة، فإن بعض جوانب من جوانب الاتفاقات بين اسرائيل وفلسطين التي تشمل حركة اليد العاملة والتجارة والجمارك وغيرها من المكوس تعتبر بحاجة إلى دراسة جدية من قبل الجانبين فيما يتجهان إلى إعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية في الفترة القادمة. ومع أن الشواغل الراهنة تشمل مسائل السياسات والممارسات التجارية المترابطة، فإن الخيارات التي تواجه السلطة الفلسطينية في السياسات التجارية لا تزال تغلب عليها الوقائع اليومية التي تفرضها الممارسات. وفي هذا الوقت، يبدو أنه من الممكن إحراز تقدم في تحسين تطبيق الاتفاقات القائمة التي تنظم الاقتصاد يفوق التقدم الذي يمكن إحرازه في تنقيح شروط اتفاق الفترة الانتقالية التي من المقرر أن تنتهي في عام ١٩٩٩. وفي هذه الأثناء، فإن مستقبل الاستراتيجيات والسياسات والعلاقات الاقتصادية الفلسطينية، في سياق الأعمال التحضيرية لمفاوضات الوضع النهائي مع اسرائيل، يعتبر موضوعاً متزايد الأهمية لدى صانعي القرار في القطاعين العام والخاص^(٥).

٧- وتُظهر إعادة عقد اللجنة الاقتصادية المشتركة الاسرائيلية - الفلسطينية منذ أواخر عام ١٩٩٦ إدراكاً واضحاً من الجانبين لضرورة معالجة المسائل العالقة التي تعرقل إحراز تقدم في الفترة الانتقالية. فقد اتخذ عدد من التدابير منذ ذلك الحين، منها تحسين مرافق الحدود لحركة تجارة البضائع مع/عبر اسرائيل ومع الأردن ومصر، وإضافة بنود جديدة وكميات أكبر للواردات الفلسطينية من الخارج^(٦)، وتحسين ترتيبات سفر رجال الأعمال الفلسطينيين إلى اسرائيل. وفي الوقت نفسه، ساعدت الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي أبرمت في عام ١٩٩٤ بين فلسطين ومصر والأردن في وضع الأساس لتحسين التدفقات المالية والتجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع هؤلاء الشركاء. وأما المبادرات الأخيرة التي اتخذت في سياق خطة وضعتها جامعة الدول العربية لتيسير وتنشيط التجارة بين الدول العربية وإنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة هي مبادرات تتسم بأهمية خاصة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك توسيع التجارة.

٨- وأما النشوء التدريجي لاقتصاد فلسطيني متميز فقد ازداد تعزراً بتوقيع اتفاق مؤقت للتجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في أوائل عام ١٩٩٧، وبعقد المفاوضات الاقتصادية والتجارية الثنائية مع عدد من الشركاء التجاريين الجدد. ويشمل هؤلاء الشركاء كندا، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر البعد الدولي للجهد الانمائي الفلسطيني أيضاً في برنامج المعونة المتعدد الأطراف البارز الذي يديره البنك الدولي بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وبالتشاور على نحو وثيق مع السلطة الفلسطينية. وقد بلغ مجموع تعهدات المجتمع الدولي للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ للمساعدة في جهود الإعمار والتنمية الفلسطينية ٤٣٩ ٣ مليون دولار، تم الالتزام بمبلغ ٧٩٩ ٢ مليون دولار منه، ودفع مبلغ ٥١٤ ١ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٧؛ وبذلك يبلغ معدل الدفع ٤٤ في المائة من التعهدات^(٧).

باء - الأداء الاقتصادي الاجمالي

٩- أصدرت بضعة مصادر منذ عام ١٩٩٣ متتاليات إحصائية عن الاقتصاد الفلسطيني تستند إلى منهجيات وافتراسات مختلفة^(٨). ونظرا إلى أوجه التباين في المنهجيات والتقديرات التي تستخدمها المصادر المختلفة، فإنه يبدو من المفيد الاعتماد على مجموعة التقديرات المتوفرة في محاولة تحديد العناصر المشتركة لتقييم الاقتصاد الفلسطيني^(٩). وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، أظهرت المؤشرات الاقتصادية الاجمالية اتجاهات تتمشى مع الاتجاهات التي كانت سائدة في سنوات سابقة بما استتبعته من أثر سلبي إجمالي في مستويات المعيشة. ولا يزال ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد وكونه عرضة للصدمات الخارجية يتكشف عن ضعفات هيكلية رئيسية. وتشمل هذه الضعفان قدرة محلية ضعيفة للعمالة، ونمو قطاع غير منظم، وترابطا ضعيفا بين القطاعات، ومختنقات تسويقية شديدة، واستثمارات جديدة سيئة التنسيق ومجزأة في المشاريع العامة والخاصة، وأوجه اختلال هيكلي بين العناصر الاجمالية للاقتصاد الكلي. وتبدو هذه السمات أشد حرجا عندما يُنظر إليها في ضوء الجمود في الدخل وتزايد الفقر في صفوف القطاعات المهمشة من السكان. وقد أثار تطور الموارد البشرية وتزايد البطالة منذ عام ١٩٩٢ تحديات حرجية للأداء الاقتصادي تاركة آثارا سياسية واجتماعية واقتصادية هامة. فمعدلات البطالة الفصلية في عام ١٩٩٦ تراوحت بين ٢٩ في المائة في فترات الاغلاق الشديد وبين ١٩ في المائة خلال الفترات التي كان بإمكان العمال الفلسطينيين فيها الوصول إلى العمل في اسرائيل^(١٠). ولم يكن من الممكن الا منذ أواخر عام ١٩٩٦ حدوث انخفاض تدريجي في المعدلات الحرجية للبطالة، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل بديلة قصيرة الأجل بما في ذلك برامج أعمال الاغاثة، والمزيد من تدابير تخفيف شدة الاغلاق في عام ١٩٩٧.

١٠- ووفقا لمصادر مختلفة، يقدر الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني لعام ١٩٩٦ بما يتراوح بين ٣,٤ و ٣,٩ بليون دولار. وقد ظل الهيكل القطاعي للاقتصاد على حاله أساسا منذ عام ١٩٩٢، وكانت الحصة الكبرى من الناتج المحلي الاجمالي للنقل والتجارة والخدمات الخاصة. وعلى الرغم من الاستثمارات الجديدة منذ عام ١٩٩٣ والتحسينات التي أُدخلت على الاطار المؤسسي والتنظيمي، لا يلاحظ أي أثر ايجابي واضح لذلك في الجوانب الهيكلية مثل حجم وحصة القطاع الصناعي، أو تنوع الزراعة، أو بروز خدمات جديدة للمنتجين. وفيما تلاحظ معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي تزيد عن ٧ في المائة سنويا في معظم السنوات منذ عام ١٩٩٢ (ناشئة في البناء والزراعة والخدمات العامة)، يلاحظ أن الناتج الوطني الاجمالي شهد ركوداً يرجع إلى تقلص منذ عام ١٩٩٢ في إيرادات اليد العاملة في اسرائيل. ويقدر الناتج الوطني الاجمالي لعام ١٩٩٦ بمبلغ يتراوح بين ٤,١ بليون و ٤,٤ بليون دولار. وهذا الهبوط في مستوى وأهمية هذه الإيرادات لم يقابلته تحويلات كافية من الخارج ولا توزيع لها على العمالة والاستثمارات التي تؤدي إلى الانتاج. وفيما تمثل إعادة تنظيم الانتاج المحلي وإعادة تنشيطه عنصرا أساسيا في النمو المستدام والتنمية الطويلة الأجل، تعتبر الإيرادات والاستثمارات الآتية من الخارج ضرورية لضمان الانتعاش السريع ولوضع الأساس لنمو مستدام. وبالتالي فإن الحاجة إلى تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وتحسين توزيعه تظل تشكل أولوية عالية لصانعي السياسة المحلية ومقدمي المساعدة الدولية في هذا الصدد.

١١- إن النسبة المتدنية للصادرات التي تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي تقل كثيرا عن مستوياتها قبل عام ١٩٨٨ عندما كانت نسبها تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ في المائة. أما العجز التجاري الكبير البالغ نحو ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٦ فيعكس ميزان مدفوعات خارجية متقلب يشكل عبئا كبيرا على الموارد الضئيلة للاقتصاد. وأما الهبوط في دخل عوامل الانتاج من الخارج،

الذي صاحبه استهلاك خاص وعام مرتفع ومتزايد في السنوات الأخيرة، فقد أدى إلى تقييد الوفورات المحلية. ومستويات الاستثمار منذ عام ١٩٩٣ لم تتجاوز بعد مستويات السنوات السابقة: فالاستثمار في عام ١٩٩٦ يقدر بمبلغ يتراوح بين ٦٠٠ مليون و ١٠٠٠ مليون دولار (أي ما يعادل ما بين ١٥ و ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ولا يزال الاستثمار المكثف في بناء المساكن الخاصة يشكل الجزء الأكبر من الاستثمار بالرغم من تزايد حصة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية الممول في معظمه من التحويلات الرسمية منذ عام ١٩٩٤.

١٢- ووفقا لبعض الحسابات، فإن الخسائر المتكبدة في مجال الدخل في عام ١٩٩٦ نتيجة للإغلاق وما يتصل به من تدابير تقدر بنحو ٦٠٠ مليون دولار، وهذا مبلغ أقل من التقديرات التي وضعتها مصادر أخرى^(١١). وهذا يعادل نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ١٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي في عام ١٩٩٥، وأكثر من ٧٠ في المائة من الاستثمار الخاص في عام ١٩٩٦. غير أن الانخفاض الحقيقي في الناتج الوطني الإجمالي في عام ١٩٩٦ يتراوح، وفقا لمعظم المصادر، بين ٣ و ٦ في المائة (بل يزيد عن ذلك إذا كان الأساس حصة الفرد الواحد). وهذه معدلات تعني أن عوامل مثل انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام ١٩٩٦ ساعدت في التقليل من تأثير الخسائر في الدخل^(١٢). ويمكن لتحسين الاستقرار في البيئة المحيطة بالسياسة العامة في عام ١٩٩٧ أن يتيح التعويض عن خسائر عام ١٩٩٦ من مصادر محلية وخارجية. ومن هنا الحاجة إلى إيلاء اهتمام قوي لتطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم الاقتصاد وتعبئة الموارد المالية. أما الضائقة الاقتصادية المتطاولة والحالة المتقلبة فمن شأنهما في أفضل الأحوال أن يقللا من ثقة الجمهور في "مردود السلام"، ومن شأنهما في أسوأ الأحوال أن يؤديا إلى الركود الاقتصادي والحرمان للذين يمكن أن يقوضا عملية السلام.

جيم - تجارة البضائع الفلسطينية: الأداء الأخير والآفاق الراهنة

١٣- كما ذكر آنفا، لم تؤد التدابير الهادفة إلى التأثير في أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣ إلى قلب الهبوط الطويل الأجل في قطاع التصدير، ولم توازن النمو المستمر في الاستيراد. ويكمن وراء هذه الاتجاهات مجموعة من العوائق المتعلقة بالهياكل الأساسية والمؤسسات والإجراءات التي تعترض حرية الوصول إلى أسواق التصدير مقابل وجود سوق استيراد مفتوح وغير مضبوط في الغالب لشريك تجاري مهمين. وهذه العملية التي بدأت تتكشف في أوائل الثمانينات ولدت عجزا تجاريا متناميا يبرز التحديات التي تواجه تطوير القدرات التصديرية.

١٤- والصورة الأوضح لذلك قد تبرز بمقارنة البيانات المقدرة لعام ١٩٩٦ بأرقام سنة ١٩٨١ وهي السنة التي شهدت أقوى أداء تصديري فلسطيني وسط نمو اقتصادي ثابت (انظر الجدول ١)^(١٣). أما إجمالي الصادرات من البضائع في عام ١٩٩٦ فيقدر بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار، وهذا أقل من المبلغ الذي تحقق في عام ١٩٨١ وهو ٤٠٠ مليون دولار. ولم تمثل الصادرات إلا ١٣ في المائة من القيمة الإجمالية للتجارة في عام ١٩٩٦ البالغة قرابة ٢٠٠٠ مليون دولار، وهذه دون النسبة التي بلغت ٣٦ في المائة في عام ١٩٨١. ومنذ عام ١٩٨١ زاد الاستيراد عن الضعف فارتفع من ٧٤٨ مليون دولار إلى ١٧٢٥ مليون دولار، بينما كاد العجز في تجارة البضائع أن يتجاوز خمسة أمثاله إذ زاد من ٣٥٠ مليون دولار إلى قرابة ١٥٠٠ مليون دولار. وهذا يترجم إلى عجز في تجارة البضائع الذي زادت نسبته من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨١ إلى نحو ٤٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٦. ومن خلال دراسة تجارة الخدمات من غير عوامل الانتاج يبدو مركز

الاقتصاد الفلسطيني أكثر من ذلك اختلالاً نظراً لكون نسبة استيراد الخدمات من غير عوامل الانتاج أكبر من نسبة تصديرها.

١٥- وهناك سمة أخرى لقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني المتدهور تتمثل في كونها تتركز تركيزاً يكاد يكون تاماً في التجارة مع شريك واحد. فبينما مثلت التجارة مع إسرائيل في عام ١٩٨١ نسبة ٨٥ في المائة من مجموع الاستيراد والتصدير الفلسطينيين تبلغ هذه النسبة الآن نحو ٩٠ في المائة. وبينما اتجه في عام ١٩٨١ ما مجموعه ١١١ مليون دولار أو ٢٨ في المائة من الصادرات إلى السوق الأردنية وغيرها من الأسواق العربية والدولية، لم تستوعب هذه الأسواق إلا ٣١ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٦ أو ١٢ في المائة فقط من الصادرات الفلسطينية. وبالتالي انتقل الاقتصاد الفلسطيني من فائض تجاري صغير (٣٣ مليون دولار) مع الأسواق خلاف السوق الإسرائيلية في عام ١٩٨١ إلى المركز الذي هو فيه اليوم والمتمثل بعجز تجاري يبلغ ١٤٤ مليون دولار مع بقية العالم وعجز تجاري مع إسرائيل يبلغ ٣١٥ ١ مليون دولار.

١٦- والنجاح في معالجة الاختلال المزمن في التجارة الفلسطينية وتوجيه الاقتصاد إلى ميزان مدفوعات خارجية سليم يعتبر مهمة حاسمة في جهود الإعمار الجارية الآن. ولا يمكن بلوغ النمو والتنمية المستدامين للاقتصاد ما لم يشهد هذا الاقتصاد تحولاً يصبح فيه تصدير السلع بصورة متزايدة بديلاً عن تصدير اليد العاملة كمصدر للقطيع الأجنبي. وينبغي لقطاع تجارة السلع أن يقوم بدور محوري في تحرير الاقتصاد من الاعتماد على مصادر دخل لا يعول عليها. وبالنظر إلى التفاعل بين التغيرات في أنماط التجارة وفي الناتج المحلي، فإن إنعاش وإعادة تحديد وجهة التجارة الخارجية الفلسطينية يعتمدان على إجراء تحسينات في ثلاثة مجالات هي: القدرة، والتنافس، وإمكانية دخول الأسواق. وينطوي تنشيط قطاع التجارة على اتباع سياسات ترمي إلى زيادة القدرة على الانتاج، وإزالة أوجه الاختلال في هيكل التكاليف/الأسعار، واستئناف الدخول إلى الأسواق المجاورة، واكتساب القدرة على دخول أسواق جديدة. وهذه المهام الهائلة لا يمكن إنجازها خلال السنوات المتبقية من الفترة الانتقالية، التي لا تكفي لإحداث مثل هذا التحول الشامل في الانتاج والتجارة. ومن الطبيعي أن يكون للإطار الحالي للسياسة العامة عناصر ايجابية تسمح للتجارة الفلسطينية بأن تصبح أكثر حيوية وأن تتخذ تدريجياً دورها كقطاع مولد للنمو. وفي الوقت الحاضر على الأقل، ينبغي إيجاد الظروف لاستغلال هذه العناصر بالكامل.

١٧- وتعتبر إعادة بناء الهياكل الساسية المادية ضرورة حاسمة لايجاد نظام داعم تكون الأنشطة التجارية بدونها محدودة حتماً. وهناك أولوية عالية لنظم النقل والاتصالات ومرافق التسويق العامة. كما توجد حاجة ملحة إلى مؤسسات تصديرية متخصصة بالمنتجات الزراعية والصناعية وذلك لتوفير المعلومات، والخبرة الفنية التقنية، والتوجيه للمنتجين، لا سيما للمشاريع التجارية الصغيرة. ولا بد من الاهتمام بالمشاكل المتصلة بمراقبة الجودة والمعايير، والتصنيف، والتخزين، والتعبئة، وما إلى ذلك، بغية الارتقاء بالمنتجات الفلسطينية إلى مستوى المعايير الدولية. وتحتاج الجمارك والإجراءات التجارية المتصلة بها إلى تيسير وتبسيط بغية تعزيز كفاءة التجارة وجني الثمار المحتملة من الاتفاقات التجارية. وهذه جميعها مجالات ذات أولوية في الإصلاح المحلي والمساعدة الدولية، لا سيما التعاون التقني.

١٨- والمهمة الرئيسية الأخرى في الفترة الانتقالية هي إقامة التجارة من جديد مع أسواق البلدان المجاورة. وفي هذا أيضاً تحتاج السلطة الفلسطينية وجماعة التجارة إلى المساعدة في وضع السياسات العامة وتنفيذها، وزيادة الانفتاح على صيغ التجارة الدولية الجديدة وممارسات المشاريع التجارية، والتطوير

المنهجي للموارد البشرية بغية تعزيز العمليات التجارية. وقد منح البروتوكول السلطة الفلسطينية الحق في تحديد تعريفاتها لقائمة من السلع المستوردة من مصر والأردن فمهّد بذلك الطريق لاكتساب معاملة تفضيلية متبادلة لبعض الصادرات الفلسطينية إلى أسواقهما. وأزال هذا البروتوكول أيضاً الحصر المباشرة ومعظم الحواجز غير الجمركية من السوق الاسرائيلية، باستثناء بعض الصادرات الزراعية الهامة حتى عام ١٩٩٨. وفتح الأسواق المجاورة على هذا النحو لا بد من استغلاله بجد بوصفه الخطوة الأولى في اتجاه إعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في المنطقة، على أن يرافق ذلك محاولات مماثلة من حيث القوة لاستغلال الأسواق الجديدة التي منحت الصادرات الفلسطينية أفضلية في المعاملة. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى اعتماد استراتيجية ذات وجهة تصديرية ومنفتحة على الخارج، كما يحتاج إلى تنويع تركيب التجارة واتجاهها. ولذلك يوجد اهتمام خاص بتحسين فرص إدماجه في الاقتصاد الاقليمي والعالمي، على أن توضع في الاعتبار على نحو دقيق في الوقت نفسه التكاليف التي تترتب على زيادة تحرير السياسة الاقتصادية وتنسيقها مع نظام التجارة الدولية الناشئ^(١٤).

الجدول ١: تجارة البضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٢-١٩٩٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الجارية)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٦٦	٣٢٦	٢٤٣	٢٣٤	٢٩٢	اجمالي الصادرات من البضائع
٢٣٥	٣٠٦	٢٠٥	١٧٨	٢٤٩	- إلى اسرائيل
٣١	٢٠	٣٨	٥٦	٤٣	- إلى بقية أنحاء العالم
١ ٧٢٥	١ ٦٩٠	١ ٠٧٥	١ ١٧٣	١ ٢٦٠	اجمالي الواردات من البضائع
١ ٥٥٠	١ ٥٢٠	٩٢٠	١ ٠١٥	١ ١٠٦	- من اسرائيل
١٧٥	١٧٠	١٥٥	١٥٨	١٥٤	- من بقية أنحاء العالم
١ ٤٥٩-	١ ٣٦٤-	٨٣٢-	٩٣٨-	٩٦٨-	اجمالي ميزان البضائع
١ ٣١٥-	١ ٢١٤-	٧١٥-	٨٣٧-	٨٥٧-	- مع اسرائيل
١٤٤-	١٥٠-	١١٧-	١٠١-	١١١-	- مع بقية أنحاء العالم

المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد (انظر الحاشية ١٣).

الجزء الثاني

التوجهات الأخيرة في مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

ألف - برنامج الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني

١٩- تطور عمل أمانة الأونكتاد في مجال الاقتصاد الفلسطيني بموازاة التطورات في الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ وإنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، مشدداً تشديداً متزايداً على الأنشطة التنفيذية. والهدف من إعادة تحديد التوجه هذه هو مساعدة السلطة الفلسطينية الوليدة والقطاع الخاص من خلال مجموعة من أنشطة التعاون التقني في مجالات المشاكل الرئيسية التي تؤثر على التجارة والمالية وما يتصل بهما من خدمات، وذلك على النحو الموجز في الجزء الأول. وقد أجريت مشاورات شاملة مع السلطة الفلسطينية بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يقدم الأونكتاد المساعدة فيها. ووفقاً لذلك، وُضع برنامج شامل لأنشطة التعاون التقني ذو طابع نموذجي يسترشد باستنتاجات مشروع الأونكتاد البحثي المشترك بين القطاعات بشأن آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني^(١٥). وبعد أن أيدت السلطة الفلسطينية هذا البرنامج طلبت إلى الأونكتاد في عام ١٩٩٥ أن يقدم مساعدة تقنية في مجالات محددة من المجالات ذات الأولوية.

٢٠- واستجابة لذلك الطلب، استعدت الأمانة على الفور لارسال بعثات مشورة إلى الميدان لتقييم طبيعة المساعدة المطلوبة وحجمها. وبموازاة ذلك، أقامت الأمانة اتصالات مع منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، وذلك في محاولة لتنسيق الجهود مع المنظمات الأخرى، فوجهت انتباه المنسق إلى البرنامج وإلى المجالات التي بدأت الأمانة العمل فيها. وفي الوقت ذاته، اتخذ إجراء أيضاً لتعبئة الموارد لتنفيذ البرنامج. ووفقاً لذلك، قدم الأونكتاد في عام ١٩٩٥ البرنامج وتكاليفه المقدرة إلى ما يزيد عن خمسين مصدراً من المصادر المتعدد الأطراف والثنائية المحتملة للتمويل، منها معظم أعضاء فريق المانحين الاستشاري الذي شكّل في أعقاب التوقيع على اعلان المبادئ في عام ١٩٩٣.

٢١- واستناداً إلى استنتاجات البعثات التي اضطلعت بها الأونكتاد استجابة لطلبات السلطة الفلسطينية (انظر أدناه)، أعدت الأمانة مقترحات مشاريع موجزة، تتضمن التكاليف الأولية لها، وقدمتها إلى الوزارات/الادارات المعنية في السلطة الفلسطينية وإلى منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة بناء على طلبه. وقد اعتمدت الوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية هذه المقترحات، والتي قُدمت في تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة وإلى السلطة الفلسطينية لادراجها في "خطة التنمية الفلسطينية، ١٩٩٨-٢٠٠٠" التي ستقودها السلطة الفلسطينية إلى الاجتماع القادم لفريق المانحين الاستشاري الذي يقوم البنك الدولي بدور الأمانة له والذي يمثل الأمم المتحدة فيه منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. ومن المأمول فيه أن يؤدي تعزيز ترتيبات التنسيق في عام ١٩٩٧ إلى تحسّن في تمثيل منظمات الأمم المتحدة في المشاريع التي يقرر الفريق الاستشاري تمويلها.

٢٢- وكما تبين تجربة الأونكتاد، كانت عملية مقارنة المشاريع ذات الأولوية بالتزامات المانحين وأفضلياتهم عملية بطيئة في تطورها، ولم تتمكن فرادى مؤسسات الأمم المتحدة من المحافظة على حوار مباشر مع مجتمع المانحين حول هذا الموضوع كالحوار الذي حافظت عليه حول مسائل أخرى. ويبدو أن آلية

الفريق الاستشاري لها ميزتها في نظر المانحين والسلطة الفلسطينية وهي ضمان اتباع نهج منسق بوجه عام ازاء توزيع الموارد من التعهدات المعلنة. غير أن الجمعية العامة دعت وكالات منظومة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣ إلى تكثيف المساعدة التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني كل في مجال اختصاصها*. وبما أن المساعدة المطلوبة لا يمكن الوفاء بها من خلال الميزانيات العادية لهذه المؤسسات، فإن هناك حاجة إلى اتباع نهج يقوم على المشاركة المتزايدة في مجال التعاون التقني وذلك على أساس شراكة وثيقة مع السلطة الفلسطينية ومجتمع المانحين لتمكين مؤسسات الأمم المتحدة هذه من الاستجابة لقرارات الجمعية العامة وطلبات السلطة الفلسطينية في المجالات ذات الأولوية.

باء - أنشطة التعاون التقني المضطلع بها خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥

٢٣- بناء على طلب السلطة الفلسطينية وفي إطار الموارد المتاحة، أوفدت الأمانة عددا من بعثات المشورة إلى الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٩٥. وكان الهدف الرئيسي لهذه البعثات هو تقييم الحاجات العاجلة وتقديم المشورة بشأنها، وبحث حجم المساعدة الإضافية المطلوبة، ووضع إجراءات متبعة في كل مجال من هذه المجالات. وقد شملت هذه البعثات عشرة من المجالات ذات الأولوية التي حددتها السلطة الفلسطينية والتي تقع في إطار اثنين من القطاعات الستة ذات الأولوية في الأمم المتحدة هما:

١- تطوير القطاع الخاص

(أ) مناطق تجهيز الصادرات/المناطق الصناعية

٢٤- بناء على طلب السلطة الفلسطينية، أوفدت بعثة إلى الميدان في عام ١٩٩٥ لاستكشاف امكانيات إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات/مناطق صناعية وما تتطلبه من إطار قانوني، وهياكل أساسية للمؤسسات، وإجراءات تشغيلية. وبلاستناد إلى استنتاجات هذه البعثة، وضعت اقتراحات مفصلة تغطي المناطق الصناعية، وقوانين وأنظمة الاستثمار الخاص وما يتصل بها من جوانب مؤسسية. وبعد ذلك أوفدت إلى الأرض الفلسطينية بعثة مشتركة بين الوكالات تم الاضطلاع بها في عام ١٩٩٦ بشأن برنامج للمناطق الصناعية عهد فيه إلى الأونكتاد بمهمة: '١' وضع اقتراح مشروع لإنشاء منطقة صناعية في نابلس بالضفة الغربية؛ '٢' ودراسة احتياجات "إطار تمكين" لإنشاء مناطق صناعية، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لقانون تشجيع الاستثمار الخاص. وكخطوة أولى، أعد الأونكتاد مقترح مشروع لدراسة جدوى لمنطقة صناعية في نابلس. ويستهدف هذا المشروع تطوير الخبرة الفنية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات العامة والخيارات التنظيمية، وكذلك إنشاء قدرات من الهياكل الأساسية والمؤسسات والإدارة المطلوبة لإنشاء وتشغيل المنطقة الصناعية. وبذلك يكون القصد هو جعل هذه المنطقة بمثابة نموذج لتطوير مزيد من المناطق الصناعية/مناطق تجهيز الصناعات وتجهيز الصادرات في أجزاء أخرى من الضفة الغربية وقطاع غزة. والمرحلة الأولى من هذا المشروع هي قيد التنفيذ في الوقت الحاضر بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بالتشاور على نحو وثيق مع وزارة الصناعة في السلطة الفلسطينية.

* ملاحظة المحرر: جاءت آخر دعوة في قرار الجمعية العامة ١٥٠/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(ب) المشتريات الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية

٢٥- استجابة لطلب من السلطة الفلسطينية، أوفد الأونكتاد بعثة إلى الأرض الفلسطينية في عام ١٩٩٥ لمساعدة السلطة الفلسطينية في وضع آلية للمشتريات الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية. وبعد مشاورات دقيقة مع المنظمات المعنية في السلطة الفلسطينية ومع ممثلي القطاع الخاص تمكنت البعثة من: تحديد السلع التي يتعين إدراجها في خطة المشتريات وتقييم حجم العرض والطلب عليها حالياً وفي المستقبل؛ والتثبت من الحجم المطلوب شراؤه من هذه السلع عن طريق الاستيراد، بما في ذلك كمياتها، وهيكلها السعرية، ونقلها، والتعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم التي تنطبق عليها؛ ووضع آلية مناسبة؛ وتحديد مصادر تمويل هذه المشتريات. وأوجزت البعثة أيضاً عدداً من التدابير المطلوبة لاتخاذ إجراءات فورية في إطار مشروع للمساعدة التقنية، بما في ذلك عقد حلقة دراسية حول تجارة السلع وإدارة إمدادات السلع. وبعد أن أيدت وزارة التموين في السلطة الفلسطينية هذا المشروع، بدأت المشاورات بشأن إمكانية عقد الحلقة الدراسية والقيام بأنشطة أخرى تتعلق بالمشروع.

(ج) تعزيز كفاءة التجارة (نقاط التجارة)

٢٦- بناء على طلب السلطة الفلسطينية، أوفد الأونكتاد بعثة إلى الأرض الفلسطينية في عام ١٩٩٥ هدفها استكشاف إمكانيات اتخاذ تدابير للكفاءة التجارية، بما فيها نظام لإجراءات تيسير التجارة ونظام للمعلومات التجارية. وقد بحثت الجوانب التالية للموضوع مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص: تطبيق ومزايا مفهوم النقطة التجارية وصلتها بالبيئة التجارية الفلسطينية؛ والمسائل التقنية المتصلة بكفاءة التجارة وإنشاء نقاط تجارية؛ ومزايا ربط نقطة (نقاط) التجارة الفلسطينية بنقاط تجارة أخرى في المنطقة وبشبكة نقاط التجارة العالمية؛ واستراتيجية لتنفيذ تدابير كفاءة التجارة في الأرض الفلسطينية. ووفقاً لذلك، أوجز عدد من التوصيات والتدابير المقابلة لها بهدف اتخاذ إجراء مباشر من جانب السلطة الفلسطينية والأونكتاد. وبذلك تم توخي نقطتين تجاريتين فلسطينيتين بدفع من القطاع الخاص، واحدة في الضفة الغربية والثانية في قطاع غزة، ترتبطان بمؤسستين تجاريتين وبجهة تنسيق في السلطة الفلسطينية. والمشاركة الوثيقة للقطاع الخاص فيهما، ربما كشريك نشط في ملكية وتشغيل هاتين النقطتين التجاريتين، تعتبر عنصراً هاماً في نجاحهما. ويلي ذلك تطوير مبادئ توجيهية مؤسسية وتشغيلية ذات صلة وبرنامج تدريبي مفصل. وتسعى وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الوطنية في الوقت الحاضر للحصول على تمويل لهذا المشروع، بالتشاور مع أمانة الأونكتاد.

(د) تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي

٢٧- بناء على طلب عاجل من السلطة الفلسطينية، أوفدت بعثة إلى الأرض الفلسطينية في عام ١٩٩٦ للبحث مع المنظمات المعنية بقطاع التأمين المحلي في السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص. وبما أن المركبات تمثل قرابة ٩٠ في المائة من جميع أعمال التأمين المسجلة، نظرت البعثة في مجموعة واسعة من المسائل التقنية والمؤسسية والقانونية والتشغيلية ذات الصلة. ووفقاً لذلك، أوجزت مجموعة من التدابير القانونية والمؤسسية والإدارية والتشغيلية لأغراض المتابعة من جانب السلطة الفلسطينية والأونكتاد. وشملت هذه التدابير تنشيط صندوق تعويضات ضحايا حوادث الطرق، وإنشاء آلية رقابة لضمان الامتثال للأقسام والتعويضات، ومراعاة المعايير والإبلاغ الدوري من قبل شركات التأمين، والتطبيق الدقيق لشروط الترخيص

بما في ذلك اختبارات الكفاءة والحاجات التدريبية، ودمج قوانين وأنظمة التأمين، وتطوير القدرات التقنية للمسؤولين المشاركين في وضع سياسات التأمين وتحديد أقساطه وتوزيعها. والمشاورات جارية في الوقت الحاضر مع مراقب التأمين في السلطة الفلسطينية بشأن تنفيذ هذه التدابير التي وردت بإيجاز.

٢- بناء المؤسسات

(أ) تطوير القدرات الإدارية والمؤسسية لتشغيل الميناء البحري التجاري في غزة

٢٨- في أعقاب التوقيع على الاتفاقات الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية في عام ١٩٩٤، أولي تحسين الهياكل الأساسية بوجه عام ونظام النقل بوجه خاص أولوية في برنامج إعادة التأهيل والإعمار في السلطة الفلسطينية. واستناداً إلى عدد من الدراسات التقنية التي تم الاضطلاع بها، ووفقاً لما جاء في الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بدأت السلطة الفلسطينية بالتخطيط لتطوير ميناء بحري تجاري في قطاع غزة. وقد طلبت السلطة الفلسطينية المساعدة من الأونكتاد في بناء القدرات المؤسسية والتقنية والإدارية والتشغيلية لهذا الميناء ولأنشطة النقل البحري في السلطة الفلسطينية، وكذلك في إنشاء سلطة الميناء البحري في غزة. وأوفد الأونكتاد بعثة إلى الأرض الفلسطينية في عام ١٩٩٥ حددت مجالات لتقديم المساعدة التقنية في مرحلتين هما: '١' مرحلة تطوير الميناء البحري، و'٢' مرحلة البدء لتمكين هذا الميناء البحري أن يصبح عاملاً. وشمل ذلك وضع هياكل تنظيمية، وإعداد قانون بحري شامل يتضمن قانوناً للميناء؛ وتطوير الموارد البشرية من خلال برنامج التدريب (TRAINMAR)، وتقديم المشورة بشأن المسائل التقنية بما فيها الملاحة البحرية الدولية والنقل المتعدد الوسائط. وتضمنت تفاصيل هذه المسائل عناصر لإعداد اقتراح للمساعدة التقنية لا يزال قيد التشاور مع السلطة الفلسطينية.

(ب) جمع متتاليات إحصائية شاملة ومستكملة للتجارة الدولية الفلسطينية

٢٩- وفرت السلطة الفلسطينية بإنشاء دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الإطار المؤسسي اللازم لجمع ونشر الإحصاءات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية. وشكل وضع نظام لإحصاءات التجارة الدولية هدفاً من أهدافها الرئيسية. وبناءً على طلب من السلطة الفلسطينية، أوفدت الأمانة بعثة متعددة التخصصات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٦ بهدف وضع إطار للمساعدة التقنية في المستقبل في مجالات ذات صلة هي إحصاءات التجارة الخارجية، وإدارة الجمارك، والسياسة التجارية. وفيما يتعلق بإحصاءات التجارة، ركزت البعثة اهتمامها على ما يلي: '١' التثبيت من القدرات التقنية وخطة العمل لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في مجال جمع وتجهيز وتحليل ونشر إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية؛ '٢' تحديد طبيعة وحجم حاجات هذا المكتب إلى المساعدة التقنية في مجال إحصاءات التجارة الدولية؛ '٣' وضع مقترحات تتصل بتدريب الطاقة البشرية. ووفقاً لذلك، وضعت أنشطة للمتابعة يتم الاضطلاع بها على ثلاث مراحل مختلفة (المرحلة المباشرة والمرحلة المتوسطة والمرحلة الطويلة الأجل) لتطوير متتاليات إحصائية شاملة ومستكملة للتجارة الخارجية الفلسطينية. ويتوخى تنسيق العمل في كل مرحلة من هذه المراحل مع الجهود التي تبذلها المنظمات المعنية الأخرى وهي صندوق النقد الدولي، وإدارة الأمم المتحدة للإحصاء، ومكتب الإحصاء الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها. وهذه النقاط وغيرها من النقاط التي برزت جراء هذه البعثة شكلت العناصر لوضع اقتراح مشروع للمساعدة التقنية لقي تأييد دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وهو ينتظر التمويل.

(ج) تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية في إدارة الجمارك

٣٠- في أعقاب إبرام اتفاقات التجارة التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل وغيرها من الشركاء التجاريين، أوليت إدارة الجمارك أولوية في إطار النظام الضريبي الفلسطيني. وقد دفعت اعتبارات الإيرادات والتوزيع في الاقتصاد الفلسطينية إلى طلب المساعدة من مصادر مختلفة، منها الأونكتاد، في تصميم وتطوير نظام مناسب وفعال لإدارة الجمارك. وقد تركزت البعثة التي أوفدها الأونكتاد في عام ١٩٩٦ بصفة خاصة على دراسة: '١' النظام والإجراءات المعتمدة في الوقت الحاضر لتحصيل الجمارك ووضع البيانات التجارية؛ '٢' الاحتياجات التقنية والمالية واللوجستية للأخذ بنظم تستهدف تحسين إدارة الجمارك، وتحصيل الإيرادات الجمركية، وتجميع بيانات تجارية شاملة؛ '٣' الجوانب الأخرى ذات الصلة بإدارة الجمارك، بما فيها جدوى الحوسبة في إدارة الجمارك، والقيام في نهاية المطاف بإنشاء النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها. وقد تم تحديد مجموعة من التدابير الخاصة بالمتابعة من قبل السلطة الفلسطينية وأمانة الأونكتاد في مجالين منفصلين هما: يشمل أحد هذين المجالين، من جهة، (أ) تنقيح مشروع قانون الجمارك، وصياغة قانون للتعرف الجمركية، وتنقيح خطة التنظيم، ووضع برنامج تدريبي يشمل ميادين مثل التصنيف والتقييم والتنفيذ والفحص المادي للسلع وغير ذلك من التدابير، إضافة إلى سياسة تعيين محددة تحديداً حسناً ووضع إجراءات؛ (ب) دراسة دقيقة لإجراءات الاستيراد/التصدير، بما في ذلك الترخيص وتوحيد الوثائق التجارية بهدف تبسيط وزيادة كفاءة مجمل العمليات التي ينطوي عليها التصدير/الاستيراد. ووفقاً لذلك، أعد اقتراح مشروع للمساعدة التقنية في مجال إدارة الجمارك، أضيفت إليه إيضاحات في أثناء بعثة للمتابعة أوفدت في عام ١٩٩٧ مما أدى إلى اعتماده من قبل وزارة المال في السلطة الفلسطينية وعرضه للتمويل.

(د) نظام التجارة الدولية الناشئ وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني (حلقات عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في الأرض الفلسطينية)

٣١- كجزء من الجهود المبذولة لإنشاء وتطوير القدرات التقنية والإدارية لوضع وتنفيذ السياسات التجارية، ركزت السلطة الفلسطينية اهتمامها على التطورات اللاحقة لجولة أوروغواي وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني. وطلبت وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية المساعدة من الأونكتاد في تنظيم حلقات عمل حول هذا الموضوع في الأرض الفلسطينية، تسير وفقاً لما سارت عليه حلقات العمل الوطنية التي نظمها الأونكتاد في أقطار عربية. أما البعثة متعددة التخصصات التي أوفدت في عام ١٩٩٦ وعالجت مسائل تتصل بسياسة التجارة فقد أجرت مشاورات مع السلطة الفلسطينية بشأن الواجهة الفنية لحلقة العمل هذه ونطاق برنامج عملها. وشارك سبعة خبراء من الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في حلقتي عمل عقدتا في أوائل عام ١٩٩٧، إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، وكان لهما وجهتان مختلفتان استلزمهما الواقع الاقتصادي السائد في كل منطقة من هاتين المنطقتين. وقد وجهت حلقتا العمل إلى المسؤولين في الوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية وكذلك إلى المجتمع التجاري الفلسطيني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية. وتم تنظيم حلقتي العمل في سياق البرنامج الإقليمي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد للتكامل الاقتصادي والتجارة في الدول العربية.

(هـ) مبادئ توجيهية لتطوير الموارد البشرية للتجارة (برنامج التدريب التجاري)

٣٢- كمتابعة مباشرة لحلقتي العمل المشتركتين بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللتين عقدتا في الضفة الغربية وقطاع غزة، طُلب إلى برنامج التدريب التجاري في الأونكتاد أن يقدم المساعدة التقنية في مجال تنمية الموارد البشرية للتجارة باعتباره مجالاً ذا أولوية. والموجز الأولي لاقتراح مشروع وضعته الأمانة في هذا الصدد يشمل تحليل وتقييم الاحتياجات التدريبية، وخدمات المشورة بشأن استراتيجية تطوير الموارد البشرية للتجارة، وإعداد مواد تدريبية، وتنظيم حلقات عمل في إطار برنامج التدريب التجاري في عدد من الموضوعات الرئيسية، وخدمات مشورة بشأن تعزيز القدرات التدريبية المحلية، وتعزيز الصلات التدريبية الإقليمية. وتسعى وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية في الوقت الحاضر إلى الحصول على تمويل لهذا المشروع بالتشاور مع أمانة الأونكتاد.

(و) توسيع تجارة السلع والخدمات بين الأرض الفلسطينية والأردن ومصر وغيرهما من الشركاء التجاريين: مبادرة للتعاون على المستوى الإقليمي

٣٣- في محاولة لتمكين السلطة الفلسطينية من الاستفادة من البرنامج الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم الأونكتاد اقتراحاً إلى اجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقود في جنيف في الفترة ١٧-١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ للبحث مع جهات التنسيق الوطنية في المشروع الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي RAB/96/001 المعنون "تقديم الدعم إلى الدول العربية والسلطة الفلسطينية في متابعة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف". وقد اعتمدت الأطراف المعنية الاقتراح المعنون "توسيع تجارة السلع والخدمات بين الأرض الفلسطينية والأردن ومصر وغيرهما من الشركاء: مبادرة للتعاون على المستوى الإقليمي". ويعتزم البناء على ما تحقق من إنجازات في عملية السلام منذ عام ١٩٩٣ وذلك بتعزيز وتجسيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الشركاء الثلاثة بشأن الإجراءات التجارية، وإشراك القطاعين الخاص والعام، وتعزيز التكامل، وتبسيط الخدمات والعمليات المتصلة بالتجارة. وبصفة خاصة، توجد حاجة إلى تطوير ودعم مجموعة من الخدمات ومرافق الهياكل الأساسية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بغية توسيع نطاق التجارة وتعزيز التعاون الاقتصادي. وتقوم وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية في الوقت الحاضر بطلب التمويل لهذا المشروع، بالتشاور مع أمانة الأونكتاد.

جيم - الأنشطة التحليلية الأخيرة وبرنامج العمل المقبل في الأمانة بشأن المساعدة للشعب الفلسطيني

٣٤- بموازاة الأنشطة التنفيذية، واصلت الأمانة أعمالها التحليلية بشأن بعض المسائل الهامة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. والهدف من ذلك ذو شقين هما: مساعدة صانعي السياسة في اختيار التدابير المتعلقة بالسياسة والمطلوبة لمعالجة مسائل ملحة، وتوفير الأساس الفني اللازم لوجهة الأنشطة التنفيذية للأمانة وتطويرها وتنفيذها. وقد تم الاضطلاع بأربع دراسات تحليلية خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ هي:

- "آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني: استراتيجيات وسياسات للإعمار والتنمية" (UNCTAD/ECDC/SEU/12). وإذ وضعت هذه الدراسة في اعتبارها نشوء بيئة جديدة،

انطلقت ببحثٍ لمهام التنمية المستقلة، أعقبه ذلك تحليل للاقتصاد الكلي للنمو المستدام وللمسائل المتصلة بالتحول الهيكلي. واختتمت الدراسة بوضع جدول للعمل.

- "الاستثمار الخاص في الأرض الفلسطينية: الاتجاهات الأخيرة والآفاق الراهنة" (UNCTAD/ECDC/SEU/13). في هذه الدراسة: استعراض لآخر التطورات الرئيسية التي تؤثر في الاستثمار الخاص، بما في ذلك الإطار التنظيمي، والبيئة المحيطة بالسياسة العامة، ونظامي التجارة والمالية وأدائهما الأخير؛ وبحث في قدرات الدعم الرئيسية والخدمات الهامة بالنسبة للاستثمار الخاص؛ وتحليل لحجم وتكوين وأثر الاستثمار الخاص في الاقتصاد؛ والآفاق وخيارات السياسة العامة فيما يتصل باتجاه وحجم الاستثمار الخاص في المستقبل في الأرض الفلسطينية.

- "التحديات والفرص أمام التجارة الخارجية الفلسطينية" (سوف تصدر، ١٩٩٧). تبدأ هذه الدراسة ببحث في دور قطاع التجارة في الاقتصاد الفلسطيني وإمكاناته بالنسبة للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، يليه تحليل لأداء هذا القطاع منذ عام ١٩٩٣، بما في ذلك تحديد مجالات المشاكل والحاجات، ويغطي مجموعة واسعة من المسائل التي تتطلب إجراءً محلياً ودولياً، بما في ذلك تدابير السياسة العامة والمساعدة التقنية.

- "الاقتصاد الفلسطيني في سياق التعاون الاقتصادي الإقليمي" (سوف تصدر، ١٩٩٧). تبدأ هذه الدراسة بتحليل للتطورات التي وقعت منذ عام ١٩٩٣ ولإنجازات عملية السلام وآثارها على التعاون الاقتصادي الأوثق، ويؤكد هذا التحليل على إعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد المنطقة. وبعد بحث وجيز في بعض الجوانب المفاهيمية للتعاون والتكامل الاقتصادي بين الإقليميين تَبُحَث آفاق التعاون الاقتصادي الفلسطيني مع بلدان العمق العربي في سياق اتفاقات التعاون الاقتصادي العربية. يلي ذلك بحث لآفاق التعاون الاقتصادي بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل. وتبحث هذه الدراسة أيضاً في الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في السياق العالمي الناشئ، وتخلص إلى وضع خطة عمل توجز استراتيجيات وسياسات للنظر فيها من قبل السلطة الفلسطينية بالتعاون مع شركائها التجاريين.

٣٥- فيما يتعلق بالتوجه الفني للأونكتاد واتجاهه في المساعدة التي سيقدمها في المستقبل إلى الشعب الفلسطيني، سوف تسترشد الأمانة بنصوص برنامج الأونكتاد الفرعي ٩-١ كما أوجز في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وبذلك، تبقي على "مواصلة عمل الأونكتاد، وفقاً للولاية الممنوحة به، فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لتنمية قدراته من أجل كفالة فعالية صنع السياسة والإدارة في مجال التجارة الدولية والاستثمار والخدمات ذات الصلة"^(١٦). ووفقاً لذلك، وفي ضوء بحث وتحليل المسائل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، جرى التركيز في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في الغالب على تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في المجالات ذات الأولوية في إطار برنامج الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني. وسوف يولى انتباه خاص لتلبية الطلبات ذات الأولوية التي لم تلب بعد والمقدمة من السلطة الفلسطينية في المجالات الموجزة أعلاه. وفي أثناء تلبية هذه الطلبات

وتكثيف الجهود في مجالات أخرى من المجالات ذات الأولوية، تسعى الأمانة للحصول على دعم نشط من مصادر تمويل متعددة الأطراف وثنائية لتعبئة الموارد المطلوبة من خارج الميزانية.

الحواشي

(١) نشأت هذه الولاية في قرار المؤتمر ١٤٦ (د-٦)، ومقرر كرتاخينا، ومقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإن الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى "الأرض المحتلة" أو "الأرض الفلسطينية" أو "الأرض" تتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة (أي قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية).

(٢) تشمل هذه الاتفاقات إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، والاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا (المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤) والاتفاق المؤقت الاسرائيلي - الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، بما في ذلك بروتوكول العلاقات الاقتصادية المرفق بالاتفاقيين الأخيرين.

(٣) انظر "التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (٨/١٩٩٤) (TD/B/42(1/8)) و"الاستثمار الخاص في الأرض الفلسطينية: الاتجاهات الأخيرة والآفاق الراهنة" (UNCTAD/ECDC/SEU/13).

(٤) انظر البيان الذي أدلى به السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في اجتماع فريق المانحين الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، والتقرير القطري الذي أعدته وحدة الرصد بمجلة "الايكونومست"، "الأراضي المحتلة"، الربع الأخير من عام ١٩٩٦.

(٥) جاء في تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة بالسلطة الوطنية الفلسطينية عن حلقة العمل المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "نظام التجارة الدولية الناشئ وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني" (٢-٦ آذار/مارس، ١٩٩٧) أنه "ينبغي التمييز بين الشروط القصيرة الأجل التي يفرضها بروتوكول باريس والحاجة الطويلة الأجل إلى وضع استراتيجيات وسياسات في سياق مفاوضات الوضع النهائي".

(٦) يشير هذا إلى القائمتين "ألف" و"باء" للواردات من الأردن ومصر وغيرهما من البلدان، وهي الواردات التي تستطيع السلطة الفلسطينية أن تفرض عليها نظاماً تعريفاً مستقلاً عن ذلك المتفق عليه في البروتوكول الموقع مع إسرائيل والذي ينص على انطباق السياسات والتعريفات الجمركية الاسرائيلية على معظم الواردات الفلسطينية.

(٧) Financial Times، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نقلت أرقاماً من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية.

الحواشي (تابع)

(٨) يعتمد بعض التقديرات للأداء الاقتصادي في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ على مصادر أولية رسمية فلسطينية وإسرائيلية وغيرها من المصادر الأهلية، وتستخدم فيها منهجيات مختلفة. والتقديرات التي تستند إلى بيانات مقدمة من مصادر مختلفة في السلطة الفلسطينية نُشرت أو جُمعت منذ عام ١٩٩٥ من قبل أربعة مصادر هي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ونشرت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مؤخراً أول سلسلة حسابات وطنية فلسطينية لسنة ١٩٩٤ بالاستناد إلى مسح ميدانية ووفقاً لمعايير نظام الحسابات الوطنية الموحد (نظام الحسابات الوطنية ١٩٩٣)، في الحسابات الوطنية ١٩٩٤: تقديرات أولية (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، رام الله، ١٩٩٧). وتوفر بيانات هذه الدائرة تقديرات للأرقام الاجمالية الاقتصادية التي تختلف عن التقديرات الأخرى المتاحة عن السنة نفسها. ففيما تختلف التقديرات الأخيرة من حيث مستويات ومعدلات التغيير والعلاقة بين الأرقام الاقتصادية الاجمالية الرئيسية، تقدم بوجه عام مؤشرات أعلى تختلف هيكلياً عما تتضمنه بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. أما إسقاطات الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ التي أعدتها أمانة الأونكتاد على أساس اتجاهات تاريخية وسمات هيكلية كامنة في الاقتصاد فتشكل مجموعة أخرى من التقديرات. وأما بالنسبة لعام ١٩٩٤، فإن هذه الإسقاطات قريبة بالأرقام المطلقة من إحصاءات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وتشاطرها بعد السمات. وبالتالي تعتبر مؤشرات معادلة للتقديرات المتاحة.

(٩) الأرقام المقتبسة في الفقرات التالية تشير إلى الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، والضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، التي لا تتوفر بيانات عنها.

(١٠) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح قوة العمل: الاستنتاجات الرئيسية، الأعداد ٣-١ (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، رام الله، ١٩٩٦).

(١١) يستند الرقم الأدنى إلى استنتاج من البيانات المنشورة في "تقديرات لخسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق، ١٩٩٦/٤-٢/٢٥"، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، رام الله، ١٩٩٦/٤/٩ (بالعربية). الأرقام الأعلى التي تتجاوز بليون دولار وردت على لسان بعض المسؤولين الفلسطينيين.

(١٢) منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير فصلي، الشتاء - الربيع ١٩٩٧"، غزة، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(١٣) بيانات عام ١٩٨١ مأخوذة من "متتاليات إحصائية منتقاة تتعلق بميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية، والسكان، وقوة العمل، والعمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ١٩٦٨-١٩٨٧" (UNCTAD/DSD/SEU/1). والتقديرات الواردة في الجدول ١ بشأن تجارة السلع مع إسرائيل والتقديرات المتعلقة بالفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ بشأن التجارة مع بقية أنحاء العالم محسوبة على أساس ما جاء في ميزان المدفوعات الإسرائيلي الصادر عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (القدس، مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، والموجز الإحصائي الإسرائيلي ١٩٩٦ (القدس، مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ١٩٩٧). أما التقديرات المتعلقة بالفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ بشأن التجارة مع بقية أنحاء العالم فتستند إلى بيانات مقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية وعلى أساس جداول مقدمة من دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية، بما في ذلك تقرير أعدته غرفة تجارة عمان ونُشر في جريدة القدس، ٩٦/١١/٢٧ (بالعربية) (بشأن التجارة مع الأردن باستثناء تجارة الترازيت).

الحواشي (تابع)

(١٤) المناقشة الأخيرة للسياسة العامة بشأن المسائل التي تؤثر في التجارة الخارجية الفلسطينية تم تناولها في دراسات صدرت مؤخراً عن الأونكتاد (انظر الجزء الثاني، الفرع جيم أدناه) وفي عدد من الدراسات التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس): الترتيبات التجارية الفلسطينية - الاسرائيلية: البحث عن تقاسم منصف للإيرادات (ماس، رام الله، ١٩٩٥)؛ العلاقات التجارية بين فلسطين واسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي (ماس، رام الله، ١٩٩٦)؛ خيارات السياسة التجارية للضفة الغربية وقطاع غزة (ماس، رام الله، ١٩٩٧).

(١٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأهداف والنطاق الموضوعي والمجالات المحددة ذات الأولوية وما يقابلها من أنشطة، يمكن الرجوع إلى "برنامج لأنشطة التعاون التقني دعماً للتجارة والمالية الفلسطينية وما يتصل بهما من خدمات" (UNCTAD/ECDC/SEU/11) ١٩٩٥.

(١٦) "الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ كمانقحتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين" (A/51/6/Rev.1، الفقرة ٩-٣ (ه)).

- - - - -